

التكوين الجامعي ومقاربة التدريس بالكفايات بين الأسس النظرية والتطبيق.

University Education and Teaching Skills Approach
between the theoretical foundations and the application

Formation universitaire et approche des compétences pédagogiques
entre les fondements théoriques et l'application

د/مشطر حسين جامعة 8 ماي 1945 قالمة- الجزائر

algeria. University of guelma hocine Machtar

machtarhocine@yahoo.fr

ملخص:

يعتبر التعليم في الأطوار النظامية بصفة عامة مهنة للإنتاج الاجتماعي تتحدد ملامحه النهائية بالدخول والمرور على التعليم الجامعي بصفته المحدد لبروفيل هذا الإنتاج باشتغاله على التكوين بصفة خاصة وهو بهذا المفهوم يصبح من أفضل المهن الإنتاجية في المجتمع حيث انه ينتج القوى البشرية الضرورية لبناء المجتمع وتطوره، ومفهوم التكوين في بعده الأبيستمولوجي ادخل تحولات عميقة في بنية ووظيفة الجامعة لاستقبال الروح الليبرالية المتمثلة في التدبير المقاولاتي حيث أصبح واضحاً بان برامج التكوين الجامعية تبني في مخابر المقاولاة^(**)، وعلى هذا الأساس تجاوزت الجامعة في وظيفتها الاشتغال على التنظير المعرفي إلى الولوج إلى فضاء التمهين والتشغيل، في هذه الورقة العلمية نحاول إبراز ملامح إدماج عمق مقاربة التدريس بالكفاءات في التكوين الجامعي باعتباره مهنة تعد للحياة.

Summary :

Education in the regular stages is generally considered a profession of social production. Its final features are defined by the entry and passing of university education in its specific capacity for the production of this production, in particular, it is one of the best productive professions in society. It produces the human resources necessary to build and develop society. In his epistemological dimension, he introduced profound transformations in the structure and function of the university to receive the liberal spirit represented in the management of entrepreneurship, where it became clear that the university training programs are built in the laboratories of entrepreneurship.

Résumé :

L'enseignement aux stades réguliers est généralement considéré comme un métier de production sociale dont les caractéristiques finales sont définies par l'entrée et la sortie de l'enseignement universitaire dans sa capacité spécifique à produire

C'est en particulier l'un des meilleurs métiers productifs de la société, qui produit les ressources humaines nécessaires à la construction et au développement de la société. Dans sa dimension épistémologique, il a introduit de profondes transformations dans la structure et la fonction de l'université pour recevoir l'esprit libéral représenté dans la gestion de l'entrepreneuriat, où il est devenu évident que des programmes de formation universitaire ont été adoptés dans les laboratoires de l'entrepreneuriat,

Dans cet article, nous essayons de mettre en évidence les caractéristiques d'intégration de la profondeur de l'approche pédagogique avec les compétences en formation universitaire en tant que profession préparée pour la vie.

(**) المقاولاة او المقاولاتية أو ما يعرف باللغة الفرنسية بـ "entreprenariat" مصطلح محوري في الحزمة الثانية من الإصلاحات التي باشرتها وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي سنة 2014-2015 على نظام التكوين الجامعي من خلال برونه بشكل واضح في المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي "RNAQES" تحت عنوان كبير لميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، تحت سؤال : هل توجد وحدات تعليمية تهتم بالمقاولاتية؟

Existence d'unités pédagogique(modules) pour l'entreprenariat- (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2016):المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، الجزائر، ص46)

أولاً-الجامعة الجزائرية من كرونولوجيا المؤسسة إلى ماهية التنظيم.

لا يمكن فهم الجامعة الجزائرية إلا إذا وضعناه في سياقها الاجتماعي والتاريخي إذ يعتبر استقلال الجزائر هو بداية التعليم الجامعي بالنسبة للجزائريين وغداة الاستقلال لم تكن إلا جامعة واحدة هي جامعة الجزائر بنيت سنة 1877م، وأعيد تنظيمها سنة 1909، غير انه لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتخرج منها قبل الاستقلال إلا عدد محدود من الجزائريين وكان غالبهم في الآداب والحقوق (بوفلجة غياث، 2006، ص75).

هذا الوضع الصعب الذي ورثته الجزائر من الحقبة الاستعمارية^(*) أدى عدة محاولات للإصلاح والتطوير ومع بداية تأسيس الدولة الوطنية مر التعليم العالي بعدة مراحل في إطار صيرورة التطور، مسaireة للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كمايلي:

-المرحلة الأولى: وتمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1969، تتميز هذه المرحلة بفتح جامعات المدن الرئيسية، بسبب تزايد عدد الطلبة، مما سبب مشاكل على مستوى هياكل الاستقبال الجامعي التي أصبحت غير قادرة على الوفاء بالحاجات التعليمية المتزايدة، فبعد أن كانت جامعة الجزائر مختصة في تكوين أبناء المعمرين، فتحت سنة 1966 جامعة وهران، ثم تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967.

وبخصوص النظام البيداغوجي الذي كان متبعاً فهو موروث من الفرنسيين، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهيكلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة.

وهذه الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة ونمط الدراسة مقسم إلي، مرحلة الليسانس وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، التي تكون في مجموعها شهادة الليسانس، وشهادة الدراسات المعمقة وتدوم سنة واحدة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية، ثم شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية، وأخيراً شهادة دكتواه الدولة، وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

(*) يذكر "مصطفى زايد" 1986، إن "المؤسسات الجامعية في الجزائر منذ البداية قد واجهت صراعا مزدوجا تمثل الأول في فك الحصار الذي ضربه عليها الاستعمار الفرنسي وفتح ابوابها للأطوار الذي وجدت نواته الأولى في المدارس الثانوية، وتمثل الثاني في محاولة تغيير العقلية التي كانت تعمل على إبقاء الجامعة ملحقاً هامشياً يسير وراء البحار" (مصطفى زايد، 1986، ص108).

-المرحلة الثانية:وتبتدئ من سنة 1970 سنة إحداث وزارة متخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي، ووصفت هذه المرحلة بأنها مرحلة التفكير وإعادة النظر في محتوى التعليم الجامعي الموروث عن المستعمر الفرنسي، حيث تم مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 حتى ينسجم ومتطلبات التنمية الشاملة، فتم إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا-هوارى بومدين- بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا -بهران-، "من اجل استخلاف المساعدة التقنية الأجنبية، بإطارات وطنية"(العقبجبة، 1986-1987، ص128).

ومن هنا أصبح العليم العالي يتجه نحو الجزارة و يحتل مكانة إستراتيجية هامة خاصة مع إيجاد المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973، ووضع الخريطة الجامعية سنة 1984 التي هدفت إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى أفق سنة 2000، وعلى المستوى البيداغوجي تم إدخال الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية في البرامج الجامعية و أجريت عدة تعديلات على مراحل الدراسة، فمستوى الليسانس او التدرج تدوم الدراسة فيه أربع سنوات من خلال اعتماد المقاييس السداسية ونظام الوحدات الدراسية. أما الماجستير او ما بعد التدرج الأول فيدوم سنتين على الأقل، ويحتوى على جزأين، الأول مجموعة من المقاييس النظرية المعمقة في دراسة منهجية البحث، والجزء الثاني يتمثل في انجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

وبخصوص دكتوراه العلوم، او مرحلة ما بعد التدرج الثانية فتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

-المرحلة الثالثة:ابتداء من سنة1998، من خلال التوسع في التشريع، وكثرة الهياكل الجامعية ومجموعة أخرى من الإجراءات تتمثل في:

-وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في 1998.

-إعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات.

-إنشاء ست(06) جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.

-إنشاء مراكز جامعية جديدة وتحويل وترقية بعضها إلى مصاف جامعات، وفي الإجمال بلغ سنة 1999 عدد الجامعات 17 جامعة و 13 مركزا جامعي، و6 مدارس عليا للأساتذة و 11 معهدا وطنيا للتعليم العالي و 12 معهدا ومدرسة متخصصة(بوفلجة غياث، 206، ص ص 78-79).

ومع بداية الألفية الثانية ونتيجة للتحويلات الكبرى الحاصلة في المجتمع المعولم، "لا يمكن للجزائر أن تبقي غبر مبالية، فدخلت في تفكير عميق حول نقاط القوة والضعف في نظام تعليمها العالي، مما أدى إلى تبني نظام "L م د" (*) حسب الترجمة الأوروبية له (عبد الكريم حرز الله وكمال بداري، 2008، ص16).

وفي سبتمبر 2004 اختبرت 10 جامعات لتكون قيادية وتجريبية في تطبيق هذا النظام، على ان يتم تقييمها من سنة إلى أخرى، وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 8 شوال 1425 الموافق ل 21 نوفمبر 2004 الذي تضمن إحداث شهادة الليسانس "نظام جديد" والمنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 09 افريل 2005، المتعلق بتوجيه وتسجيل حاملي شهادة البكالوريا الجدد في النظام الجديد للتعليم العالي 2005/2006، أصبح هذا النظام ساري المفعول في الجامعات الجزائرية إلى يومنا هذا.

غير ان الإطار العام الذي يحدد ماهية التنظيم والتسيير الجامعي يتقاطع مع ماهو موجود من تيارات كبرى تتجمع في نماذج^(*)، فرضتها متطلبات العولمة الاكاديمية، فمط التسيير في الجامعة الجزائرية يصنف ضمن النموذج النابوليوني Le model napoléonien وهو شديد التمرکز وبيروقراطي^(**)، وخاص بدول جنوب أوروبا بما فيها دول المغرب العربي وخاصة الجزائر باستثناء

(*) نظام "l m d système": هو ترجمة للحروف اللاتينية الثلاث المكونة للكلمة، "L" الليسانس "M" الماستر "Master" "D" دكتوراه "Doctorat" وهو نظام يستجيب لعولمة المعارف ويهدف إلى:
-تنظيم عروض التكوين على شكل مسالك متنوعة للطالب، الذي يستفيد من المرافقة والتوجيه من الاستاذ الوصي.
-تحسين النوعية البيداغوجية، الاعلام، التوجيه، مرافقة الطالب.
-تطوير التمهين في الدراسات العليا.
-تفضيل تعلم القدرات العرضية كالتمكن من اللغات الاجنبية، واستعمال الاعلام الالي.
-الاستفادة من المبادلات ومعادلات الشهادات على المستوى الدولي.

(*) هذه النماذج في التسيير والتنظيم الجامعي اضافة الي النموذج سالف الذكر يوجد:
- النموذج الهامبولدي: وهو نسبة الي "ولهلم فان هامبولدت Wilhelm van Humboldt احد مؤسسي جامعة برلين" وهذا النموذج يخص ألمانيا ودول شمال أوروبا (الاسكندنافية) وهو يجمع بين البحث العلمي والتعليم العالي، ويفوض للسلطات العمومية الجهوية أو الفدرالية ضمان الاستقلال الذاتي للتعليم العالي والبحث العلمي كشرط ضروري لجودة المعرفة.
-النموذج البريطاني: وهو يرمى إلى نفس هدف النموذج الهامبولدي وخاصة فكرة الاستقلال الذاتي مع تفويض توزيع الموارد المالية العمومية لمجموعة الجامعات.

-النموذج الأمريكي الشمالي: يتميز النموذج الأمريكي ببراغماتية عالية عن مثليه الأوروبيين بالتركيز على الاستقلال الذاتي للتنظيم والتمويل "مبدأ المعرفة المفيدة" إضافة إلى تنمية علاقات وثيقة مع الاقتصاد (حفيظ بوتالب الجوتي، 2012، ص70).
وفق مبدأ المعايير والمواصفات المطلوب توافرها، فالنظام الجامعي لا مركزي ومؤسسات التعليم العالي تحضي باستقلالية واسعة مما يجعلها مرنة جدا (استقلالية واسعة في تنظيم البرامج واختيار الطرق التعليمية وتوظيف الأساتذة) (عبد الكريم حرز الله، كمال بداري، 2008، ص43)

(**) البيروقراطية او الدواوينية تستخدم في الاشارة للتطبيق القوانين بالقوة بالاعتماد على اجراءات الموحد وتوزيع المسؤولية والتطبيقية هرمية من مميزات التنظيم البيروقراطي:
-تسلسل هرمي واضح.
-التخصص
-مجموعة من القواعد الرسمية.

ليبيا، حيث تستعمل الدولة الجامعة كأداة للحدادة عبر مراقبة مشددة لتمويل المؤسسات الجامعية وتعيين مسئولها، وعبر تشريع يضمن توزيعا عادلا للموارد الوطنية على صعيد البلاد كلها" (حفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص70).

ثانيا- مقارنة التدريس بالكفايات في نظام التكوين الجامعي "ل م د".

ان التحول لنظام التكوين "ل م د" بالجامعة الجزائرية وتزامنه مع تبني اصلاحات جوهرية مست مختلف اطوار التعليم النظامي كمرحلة اولى ثم قفزت الي التعليم العالي راجعة بالأساس الى نشوء علاقة مباشرة بين التعليم وبين العقل الاقتصادي المتمثل في بروز روح جديدة للواقع الاقتصادي كاتساع وتزايد عدد المهن التي ظهرت خلال 10 سنوات الأخيرة. وعدد المهن المجهولة التي ستظهر خلال السنوات القادمة، أدى ذلك إلى ربط مفهوم المردودية بمقياس القابلية للتكيف السريع والفعال مع المهام الطارئة والمتجددة، فبسبب الشرح الذي حدث بين التعليم الذي يركز على معارف مجزأة بل وأكثرها نظرية وبين الوضعيات المهنية التي يجد فيها المتخرجون أنفسهم أمام واقع لا يطابق بالضرورة الوضعيات التعليمية. حفزت هذه الوضعية المؤسسات الإنتاجية إلى لعب دور كبير في إعادة صياغة العلاقة بين المكتسبات المعرفية والأنشطة السوسيو مهنية، أو كيفية التحكم في السبل التي بمقدورها تحقيق جودة التعليم والرفع من مردوديته وفائدته الاجتماعية والتنمية ومساهمته في الازدهار الاقتصادي والرخاء البشري وكل ذلك في إطار مشروع تربوي وتنموي محدد وواضح من حيث معالم إخضاع التربية والتعليم إلى اقتصاد العولمة وقيم الفعالية والمردودية، وهو ما دفع بالمؤسسات التربوية والتعليمية إلى مراجعة أدوارها وكذا مناهج عملها (بداري كمال، بوباكورفارس، حرز الله عبد الكريم، 2013، ص30).

ومن هنا جاءت مقارنة التدريس أو بالأحرى التكوين بالكفاءات حيث لا يوجد معني للتكوين الجامعي إلا في الخدمات التي يمكن ان يقدمها للمقاولة وللإقتصاد النفعي تحت عنوان "الإنسان المرن والعامل المرن" الذي يتكيف بسرعة مع روح العصر.

يفسر "كرستيان لافال" هذه العلاقة الجديدة بين المدرسة والجامعة والعقل الاقتصادي بالقول "ان المنافسة الاقتصادية هي منافسة في الأنظمة التربوية" (Christian Laval, 2005, p21).

وهذه الرؤية الاقتصادية الصرفة جعلت دولا مثل تلك الدول المنظوية تحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" أن تطلب من أنظمتها التعليمية ومختلف برامج تكوينها تبني مثل هذه الرؤية الإصلاحية، حيث تصبح المدرسة والجامعة معملا لا نتاج المعارف ومقاولة معلمة ومؤهلة في إطار رؤية تنبني على المرونة (Christian Laval, 2005, p22).

وفي هذا الاطار بالذات تم تجاوز مصطلحات ومفاهيم علمية راسخة مثل التربية والتعليم الى المرافقة والتأهيل والتكوين، بمعنى ان يتم النظر للتعليم الجامعي كتكوين أولى يري ويحضر الفرد للحياة المهنية، تكون فيه الجامعة مرحلة أولية للتكوين لكن المسؤولية كل المسؤولية تقع على عاتق الطالب او ما يعرف بالمسؤولية عن التكوين الذاتي من اجل الاستمرار في الحياة الخاضعة للسوق "انها بداية لا تهدأ ونهاية لا تنتهي" (الحسن اللحية، 2005، ص152).

1.2- في دلالة مفهوم الكفايات.

يعتبر Jérôme et Bruner أن الحديث عن الكفايات هو الحديث عن الذكاء في مفهومه العام لهذا يطلق "عبد الكريم غريب" عن المقاربة بالكفايات مصطلح مقاربة الذكاءات المتعددة، حيث تمثل تجسيد للكفايات لأن الذكاء يسعى إلى تحقيق التكيف من خلال حل مختلف المشكلات التي تعترض الفرد (عبد الكريم غريب، 1996، ص23)

ولعل هذا المفهوم هو الذي دفع Bruner إلى القيام بالمطابقة بين مفهومي الذكاء والكفايات، على اعتبار أن كيفية المعرفة le savoir faire وكيفية التواجد le savoir être هما من الكفايات التي تبرهن على مدى قدرة الفرد على التكيف الصحيح بين الذات والمحيط.

والكفايات تنحى دائما نحو الإتقان والإتمام بدءا بالكفايات الدنيا وصولا إلى الكفايات القصوى، وبعيدا عن السجال ل اللغوي بين مصطلح كفاية أو كفاءة وأنها الأصح، فإن الكفايات (*) تتمثل أحسن تمثيل في مقولة مونتي الشهيرة:

"العقل المنظم خير من العقل المليء" ("mieux veut une tête bien faite que bien pleine" أحمد مرعي توفيق. الحيلة محمود محمد، 1999، ص65)

ويتقارب مفهوم الكفاية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى إلا أن التميز بينهم يبدوا ضروريا ومن بين هذه المفاهيم:

-المهارة **Habilitété**: مجموعة من السلوكيات محصورة ضمن كفايات معينة تعين من خلال سلوكيات ناجحة، وتنتج عموما عن حالة من التعلم.

(*) استخدمنا مصطلح كفاية بدلا من كفاءة لأن المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي يؤكدان على هذا المعنى، وللاطلاع أكثر

يرجى الرجوع إلى:

- مجلة علوم التربية، المجلد الثالث، العدد 25 أكتوبر 2003 (ملف خاص عن الكفايات).

-كتاب "التطور اللغوي" لإبراهيم السامرائي ص 134.

-القدرة **Capacité** : تدل على إمكانية أداء نشاط معين، كما تشير إلى القوة على أداء فعل ما جسدياً كان أو عقلياً وسواء كان هذا الفعل فطرياً أو مكتسباً بالتعليم والتدريب.
 -الإنجاز **Performance**: ما يتمكن الفرد من تحقيقه آنياً من سلوك محدد.
 -الاستعداد **Aptitude**: وهو قدرة ممكنة أو أداء متوقع سيتمكن الفرد من إنجازه فيما بعد عندما يسمح بذلك عامل النمو والنضج أو عامل التعلم أو عندما تتوفر لذلك الشروط الضرورية.
 ولكن ما هي الكفاية؟

الكفاية إضافة إلى أنها مهارة وقدرة واستعداد وانجاز، هي معارف معمقة معترف بها تعطي الحق لصاحبها سلطة الحكم والتقرير في بعض المواد مثال ذلك: له الكفاية *avoir de la compétence* أو التمكن من الاهتمام بقضية ما لكفاية.

وحسب "رومان فيل Romainville" الكفاية تفيد الإدماج الوظيفي للمعارف *les savoirs* وتتعلم لنعمل *savoir faire* وتتعلم لتكون *savoir être* وتتعلم لتكون في المستقبل *savoir devenir* بحيث أن الفرد عند مواجهته لمجموعة من الوضعيات فإن الكفاية تمكنه إنجاز المشاريع التي ينوي تحقيقها في المستقبل.

2.2- التكوين بالكفايات في الجامعة للابتعاد من منطق التلقين والذهاب إلى منطق التكوين:

ان التصور الداعي إلى تبني تدريس الكفايات جاء كحركة تصحيحية لتجاوز الثغرات التي رافقت موجة التدريس بالأهداف، حيث ان بداية التساؤل حول نجاعة بيداغوجيا الأهداف كانت ما بين سنوات 1975 و1980 وقد برز في هذا الصدد العمل المتميز الذي قام به "مركز الدراسات البيداغوجية للتجريب والإرشاد في فرنسا"^(*)CEPEC ابتداء من سنة 1977، ولم يكن القصد هو التخلي نهائياً عن بيداغوجيا الأهداف والرجوع إلى ممارسة بيداغوجية تقليدية تفتقد العقلانية والتخطيط، بل كان القصد هو تصحيح وتجاوز الطابع السلوكي التجريبي لبيداغوجيا الأهداف.

وإدخال تعديلات تؤدي إلى الاهتمام والرفع من مستوى جودة التعليم والتمكين من اكتساب مهارات وقدرات تفيد في الحياة العملية عوض الاهتمام بتعلمات الغاية منها اجتياز اختبارات التقويم ثم نسيانها أو عدم القدرة على توظيفها.

وضمن هذا التيار العالمي البيداغوجي والتعليمي على حد سواء، كانت بيداغوجيا التدريس بالكفايات هي الإطار التنفيذي للمناهج التعليمية الجديدة، وأصبح الانشغال الكبير منصباً على التكوين وإكساب

الكفاءات الضرورية للتكيف مع المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وكذلك التكيف مستقبلا مع المستجدات الداخلية والعالمية .

كما أصبح مصطلح الكفاءة compétence متداولا بكثرة في مجال التربية والتعليم وفرضت المقاربة بالكفاءات l'approche par compétence انفسها في كل الميادين مثل مراكز التكوين المهني والتكنولوجي والجامعات والمدارس.

إذن يمكن اعتبار الظروف التي نشأت فيها المقاربة بالكفايات جاءت نتيجة المحاولات التي ظهرت من اجل إيجاد بديل تصحيحي لمقاربة التدريس الهادف، هذا الأخير الذي كان يركز على محتويات التعلم أكثر مما يركز على التكوين، تكوين أفراد ذوي كفاءات عالية، وهذا ما يدفعنا إلي التمييز بين منطقتين هما منطق التلقين وهو منطق بيداغوجيا الأهداف ومنطق التكوين الذي هو منطق التدريس بالكفاءات .
والجدول التالي يوضح ذلك:

منطق التلقين (الأهداف)	منطق التكوين (الكفاءات)
1- يتم التوظيف فيه علي أساس الشهادة والدبلوم الممنوح.	1- يتم التوظيف فيه علي أساس الفعالية والمهارة.
2- يتم في وضعيات تهتم بتدريب الفرد على التحكم في المفاهيم.	2- يتم في وضعيات ترتبط فيها المعرفة النظرية بالمهارة التطبيقية.
3- ينتظر من المتعلم تطوير الممارسات وإدماجها داخل المواد الدراسية بشكل فردي وعلى هذا الأساس تشكل العلامة الممنوحة معيار النجاح أو الفشل.	3- يتم فيه تبادل الخبرات الملموسة وتحليل الممارسات الفعلية، وينتظر من المتعلم تعبئة المعرفة وتحويلها إلي تطبيقات خارج قاعة الدرس.
4- الاستاذ وسيط بين الطالب ومحتويات الخطاب المنسجم مع نظام المعرفة بمعنى النقل .	4- الاستاذ مسهل ووسيط بين المعرفة العملية والمعرفة التطبيقية، كما يعتبر خبير وموجه
5- الاستاذ يمثل سلطة ضاغطة.	5- الاستاذ يمثل سلطة المعرفة المحيثة.
6- التقويم يعتمد على اختبارات تقليدية تقيس في معظمها التعلم السطحي كما يفحص التحصيل الدراسي بواسطة امتحانات دورية لا تراعي المهارات العقلية العليا.	6- يهتم بتقويم مدي التحكم في المهارات والكفاءات والتقويم يكون بالنسبة إلي انجاز مهام اصلية وفعالية تقيس التعلم المتعمق.
7- بيداغوجيا الأهداف تجزئية وهرمية ولا سياقية.	7- بيداغوجيا الكفايات سياقية وشاملة ومندمجة ووظيفية.
8- التنظيم الإداري الجامد والمركزية الصارمة.	8- الإدارة تميل إلي التنظيم القائم على الموقع واللامركزية.
9- يستند علي مبادئ النظرية السلوكية في التعلم.	9- يستند علي مبادئ النظرية البنائية والمعرفية.

جدول رقم (01) يوضح الفرق بين التدريس بالأهداف والتكوين بالكفاءات.

ومن هنا يتضح ان التكوين القائم على الكفاءات هو نقلة نوعية لتكوين وتنظيم العقول، وهو على عكس التعليم القائم -كما يصفه "فليب بيرنو"- على نقل المعارف من رأس ممثلة "الاستاذ" إلى رأس فارغة "التلميذ" عن طريق الحشو والتعبئة، بحيث لا يتعلم التلميذ من اجل ان يتكون وانما من اجل الامتحان وبشكل أدق الحصول على النقطة، وهذا يستدعي تجاوز البيداغوجيا القديمة المبنية على الأهداف^(*) إلى بيداغوجيا جديدة تعتمد بالأساس على التكوين واكتساب المعارف والكفاءات^(**) الضرورية من طرف الطالب الذي يعد القطب الأهم في المثلث البيداغوجي الذي يتكون من الأستاذ والمعارف و الطالب.

ان تعديل المناهج الجامعية بوصفها كانت متمركزة حول الأستاذ إلى حالتها الراهنة بوصفها متمركزة حو المتعلم-الطالب-، يتضح من المقارنة بين هاتين البيداغوجيتين نقلا عن "بوستل وايت Russel و P.whait راسل ولوغران 2013 Legrand (ميريو، بيرنو، هاملين وأخرون، ترجمة عز الدين الخطابي وعبد الكريم غريب، ص ص 100-101).

الخصائص	متمركز حول المدرس-الأستاذ-	متمركز حول المتعلم-الطالب-
وضعية التعلم	توجه الوضعية نحو انجاز الأستاذ ويتم التركيز على التعليم.	توجه الوضعية نحو انجاز المتعلم ونحو التعليم المتفرد ويتم التركيز على التعلم.
دور الأستاذ	يعتبر الأستاذ مبلغا للمعرفة	يعتبر الأستاذ مشخصا ومنظما ومصدرا محفزا للمتعلم.
السرعة او الإيقاع	يجب أن يسير كل المتعلمين بنفس السرعة.	يمكن لكل متعلم أن يتقدم بحسب سرعته الخاصة.
أنشطة التكوين	يتعلق الأمر خصوصا بدروس إلقاءية ويقرر الأستاذ بنفسه استخدام او عدم استخدام	تستعمل عدة أنشطة تكوينية بغرض اختيار تعلم أفضل ويتم اعتماد

^(*)بيداغوجيا الأهداف: مفهوم الهدف مستمدة من المجال العسكري، فالاستيلاء على مدينة...وقصف موقع استراتيجي هي عبارة عن أهداف، فالهدف العسكري هو فعل منظم تابع لخطة شاملة، وبالإسقاط على المجال البيداغوجي، فان المجتمع يحدد غايات التربية ومراميها الكبرى (معرفة القراءة، الحساب والكتابة... الخ)، نقلا عن "ميريو، بيرنو، هاملين وأخرون، ترجمة عز الدين الخطابي وعبد الكريم غريب.

^(**) هذه التسمية الجديدة "مراقبة المعارف والكفاءات" جات في القرار الوزاري المؤرخ في 23 يناير 2005، الذي يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس "نظام جديد"

وسائل الاتصال على أساس الفعالية التي تم اختبارها مع المتعلمين.	الوسائل السمعية البصرية.	
يحض الدرس المتمركز حول المتعلم بالتفريد ويمكن لأي متعلم استخدام المادة الديدانكتيكية المتوفرة كلا او جزءا.	يوجه الدرس المتمركز حول الأستاذ إلى جمهور محدود وفي وضعية جماعة المواجهة.	التفريد
يكون التقييم متكررا وفوريا ويحصل بعد تقديم وحدات تعليمية ^(*) من المادة المدروسة.	يحصل التقييم بشكل متأخر وفي حالات نادرة.	التقييم
تمهياً للاختبارات لقياس مدى التحكم في الأهداف المحددة عند بداية الدرس وتهدف إلى تقييم المهارات السابقة وتشخيص مواطن القوة والضعف لدى الطلبة.	يتابع الطالب الدروس ويجتاز الاختبارات حول عينة من المادة المدرسة تحدد نقطته بخصوص الدرس برمته.	الاختبارات
ترتكز الاختبارات على معايير ويعتبر نجاح المتعلم مستقلا عن نجاح المتعلمين الآخرين.	تعتبر الاختبارات معيارية (ويستعمل في هذا الإطار منحنى عادي لمنح النقط).	تأويل نتائج الاختبارات
تسمح الأهداف وعملية التقييم للأستاذ بتصحيح مادته الديدانكتيكية ومعرفة ما إذا كان درسه قد نجح بالنظر إلى اكتساب المعارف من طرف الطالب.	غالبا ما يتم الحكم على نجاح الدرس بشكل ذاتي من طرف الأستاذ.	نجاح الدرس

جدول رقم (02) يوضح المقارنة بين خصائص التعليم المتمركز حول الأستاذ والتعليم المتمركز حول المتعلم.

(*) الوحدة التعليمية: هي قاعدة التنظيم البيداغوجي لنظام "ل م د"، حيث تجمع مختلف المواد التعليمية في سداسي واحد، والذي يتضمن بدوره مختلف وحدات التعليم والتي تنقسم عادة إلى:
 -وحدة الدراسة هيجارة عن مجموع المواد المختارة بناء على انسجامها، ويمكن ذكر الوحدات التالية:
 -الوحدات الأساسية: التي تجمع المواد الأساسية لتخصص معين .
 -الوحدات الاستكشافية: التي تساعد الطالب على اكتشاف مواد تعليمية في تخصصات أخرى، وتساهم في توسيع ثقافته الجامعية .
 -الوحدات الاستعراضية أو التعليم المشتركة: التي تجمع مواد في اللغات الحية والإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وتساعد الطالب على اكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية.
 -وحدات تعليم للتخصص (المادة 05) من القرار الوزاري المؤرخ في 23 يناير 2005، الذي يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس "نظام جديد"

3.2- حركة إعداد الاساتذة القائمة على أساس الكفايات:

المقصود بهذه الحركة هي تلك البرامج التي تحدد كفاءات ومهارات دقيقة لتدريب المعلمين والاساتذة، وتحدد الكفايات المطلوبة بشكل واضح ثم تلزم المنفذين لها بالمسؤولية عن بلوغ هذه المستويات، وما يلاحظ في نشأة هذه الحركة أنها لم تظهر فجأة وإنما أسهم عدد من العوامل في بلورة وتطور هذه الحركة، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي :

- الاتجاه نحو نقد برامج الإعداد التقليدية، حيث أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث عجز البرامج التقليدية في الوفاء باحتياجات ومتطلبات مهنة التدريس، حيث كانت تركز هذه البرامج في المقام الأول على المعلومات والأفكار النظرية البحتة، فالبرامج التقليدية اقتصر على المكونات التخصصية والتربوية والنفسية والمهنية، وقد ادت فلسفة الإعداد هذه إلى تدني مستوى المعلمين. (فاروق حمدي الفراء، 1985، ص290).

لذلك بدأ التحرك باتجاه البرامج القائمة على الكفايات من أجل معالجة مواطن القصور والنهوض بعملية إعداد المعلمين كنتيجة لمطالبة المجتمع بمردود أفضل لعملية التعليم في ظل المنافسة الاقتصادية خاصة، وسيادة النموذج التقني الاقتصادي الجديد بصفة عامة الذي ميزت دخول الآلة ذات المراقبة الرقمية التي تدمج النص والصوت والرقم والصورة في نفس الوقت (عبد الحفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص27).

هذا النموذج التقني الاقتصادي الجديد عبر عنه "Alvin tofler" 1984 بقوله "نوجد أمام حدث يضاهي ابتكار الزراعة قبل عشرة آلاف سنة، فالبشرية تواجه حالياً صدمة اجتماعية وإعادة هيكلة خلاقة هي الأعمق في كل العصور"

والمسؤول عن هذه الصدمة الاجتماعية هي مراكز البحث أو بالأحرى مؤسسات التعليم العالي- الجامعات- حيث أدت الابتكارات الجديدة إلى إحداث تحولات في الجهاز الإنتاجي ادخلها هذا النموذج الجديد تتمثل في:

-الانتقال من الانتاج على صعيد واسع الى صناعة متغيرة، حسب طلب يتغير باستمرار وهو ما يكفيء المرونة في التكوين الجامعي.

-الانتقال من نموذج انتاج مستهلك للطاقة بالأساس الى نموذج استهلاكي للمعلومات والمعارف والخدمات.

-الانتقال من بنية تراتيبية إلى شبكة مرنة ولا مركزية تتوفر على نموذج قيادة فعالة وجماعية وكفاءة. -تقسيم دولي جديد للعمل حيث أدت الابتكارات البحثية في عالم المعرفة الى تحولات عميقة في مفهوم العمل وقانونه من عقد لا محدود يرمز إلى الاستقرار إلى عقد محدود مرتبط بالمهمة المحددة في الزمن او ما يصطلح عليه بالمرونة (الحسن اللحية، 2005، ص150).

فمع انهيار المرحلة الفوردية^(*) وتصوراتها للعمل أصبح التصور الآن فردياً وتسويقياً.

- جاءت هذه الحركة كاستجابة لظهور مفهوم تفريد التعليم وهو يقوم على أساس الاهتمام بالتعليم الفردي، والاستعانة بالتقنيات التربوية الحديثة في هذا المجال (حكمة البزاز، 1989، ص203)

- ظهور وتطور مفهوم أسلوب النظم، حيث تركز حركة الكفايات على الإستراتيجية المستخدمة في تحليل النظم لتطوير أنظمة فعالة للعلاقة بين الإنسان والآلة، ويتعامل مع أي نشاط تعليمي علي انه يشكل نظاماً متكاملًا له عناصره ومكوناته وعملياته التي تسعى إلي تحقيق الكفايات المحددة داخل هذا النظام (جبرائيل بشارة، 1986، ص54)

ويتألف نظام أسلوب النظم من ثلاث أجزاء:

* المدخلات input: وتشمل جميع العناصر التي تدخل في النظام التربوي من اجل تحقيق هدف أو عدة اهداف محددة .

* العمليات processus: وهي التفاعلات والعلاقات التي تحصل بين مكونات النظام.

* المخرجات output: وهي النتائج النهائية التي يحققها النظام، ومن مخرجات نظام تكوين، الاستاذ ذي المواصفات المرغوبة.

- عدم كفاية مفهوم الأهداف السلوكية المبنية على اساس التعليم المبرمج أو ما يعرف كذلك بالتعليم الخطي ل"سكينر Skinner" وتجزئي الفعل التربوي محاكاة لمبدأ الاشتراط الإجرائي القائم علي تقديم المعلومات في شكل خطوات صغيرة تسمى frames أو إطار.

- التطور الواسع في مهنة التدريس وما صاحبها من دراية واسعة بخصائص المعلم ونوعيات سلوكه في المواقف التدريسية المختلفة.

- انسحاب الكثير من المفاهيم الاقتصادية وأساليبها على النظام التعليمي، وعلي مراحل التعليم ومستوياته كافة كمفهوم اقتصاد التعليم الذي يركز على مقدار ما ينفقه المجتمع على التعليم ونتاجه وقد أدى ذلك الي كثير من الدراسات التي عنيت بكفاءة التعليم الداخلية والكفاءة الخارجية، ومن هنا بدأت كذلك برامج إعداد المعلمين تهتم بنوعية المخرجات والكفايات التي ينبغي اكسابها.

وإذا انتقلنا الي الاطوار النظامية في التعليم باعتبارها المحطة الاولى في ادخال نموذج التدريس بالكفايات فقد حددت وزارة التربية الوطنية سنة 2003 في "خطة تنفيذ إصلاح النظام التربوي" عدد

(*) بالإنجليزية Fordism: هو مبدأ عمل أو تنظيم للإنتاج ظهر عام 1908 على يد هنري فورد (1863-1947) مؤسس شركة فورد للسيارات يعبر فيه عن فلسفة اقتصادية تشير الي انه يمكن تحقيق الرفاهية من خلال خفض تكلفة الإنتاج والتوسع في التسويق وجني مزيد من الأرباح للعمال.

من التحديات الكبرى تواجه المدرسة الجزائرية، داخلية وأخرى خارجية كان لها اثر في تبني بيداغوجيا الكفايات وهي:

في **المقام الأول**: يجب أن تترجم في المدرسة الجزائرية التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وذلك بجعل المؤسسات التعليمية تقوم بإيصال قيم التسامح والحوار، وتحضر التلاميذ لممارسة مواظمتهم في مجتمع ديمقراطي، وبعبارة أخرى يتعلق الأمر بتحسين وجهة التعليم أمام احتياجات المجتمع الجزائري.

في **المقام الثاني**: يتعين على المدرسة الجزائرية الاضطلاع جيدا بوظيفتها في التربية وفي التنشئة الاجتماعية والتأهيل، بمعنى أخر رفع نوعية النظام التربوي أي فعاليته الداخلية. وفي **المقام الأخير**: يجب عليها مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم، أي جعله في متناول اكبر عدد ممكن من التلاميذ وضمان حظوظ متساوية في النجاح لكل التلاميذ، وبعبارة أخرى يجب زيادة الإنصاف في النظام التربوي.

كما تعتبر العولمة الاقتصادية والمعلوماتية التي تتطلب كفاءة عالية وتعلم استعمالها في مختلف قطاعات الحياة، تمثل تحديات من اجل رفع الفعالية الخارجية للنظام التربوي، أي جعله أكثر استعدادا للاستجابة لمقتضيات تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن بيئة عالمية (وزارة التربية الوطنية: خطة تنفيذ إصلاح النظام التربوي، أكتوبر 2003م، ص4).

4.2- التكوين بالكفاءات في الجامعة ضرورة حتمية لعولمة الاقتصاد.

يقول "ادم سميث" إذا كانت المدرسة تريد ان تعلم أشياء نافعة فعلها إذن أن تصغي للطلب الآتي من الكبار والسوق" (الحسن اللحية، 2005، ص151).

فحدود الاقتصاد العالمي اليوم يحددها البحث والتنمية والابتكار من خلال خلق مزايا تنافسية جديدة تدعمه وتوجهه، وبما أن العالم دخل مرحلة الثورة الصناعية الثالثة حسب تعبير "دومينيك بليهن" (Dominique plihon, 2003; p 7)

أو ما يعرف ب مجتمع الشبكات من وجهة نظر السوسيولوجي "مانويل كاستيل" الذي يعتمد على التكنولوجيا الجديدة للنشطة للإعلام والاتصال^(*) المعروفة اختصارا بالاقتصاد اللامادي، حيث

(*) أن الرأسمالية مرت بحقب ثلاث هي :

-مرحلة الآلة البخارية والسكك الحديدية والفحم والمعادن (1760-1875).

-مرحلة الكهرباء والبتروال (1890-1965).

-مرحلة التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال والبيوتكنولوجيا (1970-الي يومنا هذا) وهي التي انتت مع اكتشاف الحاسوب .

العلاقة المركزية تقوم بين الإنسان والفكرة والصور ولم تعد القيمة كل القيمة للملكية الفيزائية وإنما للمنافذ والتفاعل على حد قول "جيرمي ريفكلان".

فبفضل الشبكات العالمية والتكنولوجيا الرقمية ظهر مجتمع جديد تحتل فيه المعارف والمعلومة مكانة هامة، أثرت على كل مجالات الحياة بما فيها التربية والتعليم والتكوين، فانتقل دور الأستاذ من الوقوف أمام السبورة إلى الوقوف أمام جهاز الكروني، كما تغيرت نماذج البحث العلمي وطرقه وتقنياته.

فالتربية والتعليم يعتبران رأس مال احتياطي في ظل هذا الواقع الجديد وعلى الخريج ان يكون قادرا على استعمال التكنولوجيا الجديدة ومبادرا لا ينتظر الاملاءات الفوقية ويعتمد على الابداعية التقنية والمهارة لمجابهة النموذج التنافسي الذي يتميز بسرعة الاستهلاك، حيث يتم ملاحظة أن بعض المنتجات الالكترونية لا يتجاوز عمرها 3 أشهر (الحسن للحية، 2005، ص149).

إذن أصبح الاقتصاد العالمي مسرحا لثورة تكنولوجية عميقة تمس كل قطاعات الأنشطة الإنسانية وتطرح صيغا جديدة لمهام ووظائف الجامعة تبتعد فيها عن الممارسات التدريسية المحافظة الي الممارسات التدريسية التجديدية كمايلي:

الاتقال من الممارسات التدريسية المحافظة التي تركز على	إلى الممارسات التعليمية التجديدية التي تركز على
-تنمية مهارة الحفظ والاستظهار.	-تنمية مهارات التجديد والابتكار.
-غرس قيم الاجترار والامتنال والإبداع.	-تدعيم مهارات التحليل والتفسير والإبداع.
-التدريب على ثقافة الحد الأدنى.	-التأكيد على ثقافة الإتقان والجودة.
-تربية وتعليم التشابه والتطابق والإتلاف.	-تربية وتعليم التفرد والتميز والاختلاف.
-التدريب على ثقافة التلقي والتسليم.	-التدريب على مهارات الاستقصاء والتقييم.
-تنمية عادات الاعتماد على الأخر.	-غرس عادات الاعتماد على الذات.
-تكريس مهارات التعامل مع المؤلف والمأهول.	-التدريب على المغامرة العلمية وارتياح المجهول.
-الاستغراق في الماضي وتمجيده.	-التطلع إلى المستقبل من خلال الحاضر.

جدول رقم(03) يوضح المقارنة بين الممارسات التدريسية المحافظة والتجديدية للجامعة.

ثالثا-التحديات التي تواجه مقاربة التكوين بالكفايات في التعليم العالي :

-ضعف المؤهلات والحافزية المتدنية للطلاب:

ان الوضع الجامعي كما يشير "الميلود السعدي" ما زال يثير إشكاليات أخرى تتعلق بضعف الحوافز في التحصيل والتثقيف، وضعف رغبة الطلبة في الانخراط الدينامي الايجابي داخل المشروع الجامعي.

فالتعليم الجامعي تغير في مدلوله السوسيوولوجيو المعرفي، حيث لم يعد يعكس عامل الترتي والصعود الاجتماعي la mobilité sociale بالنسبة لكل من تمكن من التخرج منه.

وبناء على هذا الواقع الجامعي الجديد، أصبحت سلوكات الطلاب تفتقر للحوافز الذاتية والحوافز الموضوعية مما أدى الى نشوء هوية اجتماعية ممزقة une identité sociale déchirée وغير واضحة المعالم بالنسبة للطلبة بسبب حدوث انقلاب وتناقض في قيم الاستحقاق والإنصاف والتمييز الموضوعي العادل تربويا ومعرفيا بين الأفراد المؤهلين علميا والأفراد غير المؤهلين علميا، إن هذه القيم تغيرت وحلت محلها قيم أخرى، حيث لم تعد الشهادات تحمل قيمة في ذاتها، بقدر ما تحكمها خلفيات طبقية وحظوظ الإدماج المهني لحاملها تخضع لهذا المنطق.

ان المؤهلات الجامعية أصبحت في إطار الأزمة المجتمعية التي يشهدها التعليم الجامعي حاليا، تثير فعلا تأملات وتساؤلات ابستمولوجية وسيكولوجية وسوسولوجية متعددة الأبعاد حول حقائقها العلمية والمعرفية وأبعادها التربوية والمهنية والاجتماعية، ولذلك فان الإشكال التقويبي للمؤهلات في علاقته بالتكوين الجامعي وسوق العمل بشكل بالضبط أهم موضوع.

-الطلب المتزايد على التعليم العالي:

إن الإقبال المتزايد وتكثيف التعداد للطلابين على مزاولة التعليم العالي بسبب الرغبة في تحسين مستوى العيش، أصبح توجهها عاما في البلدان المتطورة وبالأخص فيالبلدان النامية، وكنتيجة مباشرة لهذا التوجه يلاحظ كثافة عدد طالبيه بشكل مطرد، ففي سنة 2007 كان هناك 2.8 مليون طالب متحرك على المستوى الدولي مقابل 1.8 مليون سنة 1999 وهذه الأعداد مقبلة على التصاعد مستقبلا (M.F.green and K.Koch, 2010; p16)

كما يلاحظ الطموحات التي يعبر عنها مسئولو التعليم العالي في الجزائر ببلوغ تعداد مليون طالب وأكثر مع مطلع 2017-2018 فالسوق الكلى للطلبة بدافع البحث عن التأهيل والتكوين العالي على المستوى الوطني دفع الدولة إلى تخطيط سياسات واستراتيجيات تنافسية لتنمية جاذبية مؤسساتها لهؤلاء الطلبة، وفي هذا المجال يمكننا التأكيد على الرهان الجيوسياسي الهام للتعليم العالي في تكوين نخب عالمية

والذى يصبح في بعض الأحيان ذا طابع انتقائي لأحسن الكفاءات، مما احدث عجزا في بعض الأنظمة للتكفل بهذه الطلبات، وهذا يوجب إعادة النظر في التنظيم، وفي البرامج التكوينية بجعلها أكثر نجاعة وفعالية وفي كيفية التعامل وتسيير الحجم المتزايد لطالبي التعليم العالي حتى يتم ضمان مستويات نوعية ذات جودة مقبولة (عبد الكريم حرزالله، كمال بداري بوباكور فارس، 2013، ص26)

تدفق المعرفة:

إن مجتمعات المعرفة أدت إلى إعادة تقسيم عالي للشغل وللمهن لم يعد بإمكان التكوين الكلاسيكي في الجامعات أن يستجيب لها، هذا المطلب الجديد جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح أنظمة إدماجية وبتخصصات متنوعة وبجودة عالية للتربية والتكوين من شأنها أن تلبى حاجيات عالم الشغل، كما أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى نشوء جامعات مقاولاتية ذات طبيعة تجارية افتراضية، وهذا ما يجعل التعليم العالي التقليدي موضع تساؤل، ففي سنة 1997 تنبأ "بيتر دروكر drucker" بأن (مؤسسات التعليم التقليدي التي نعرفها اليوم ستصبح في المستقبل القريب في عداد بقايا الماضي، وستعوض بعملية تعلم مشخصة تقوم بها الآلات) (Peter drucker; 1992, p23) -بطالة خرجي التعليم العالي وازمة ادماجهم:

تدل معظم الأبحاث التي أنجزت في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع التنظيمات والمؤسسات la psychosociologie des organisation et des institutions، إن اختلال وأزمة المؤسسات هو اختلال وأزمة في الأهداف والآفاق ووضوح المعنى والاتجاه، أكثر مما هو في أساليب العمل والتنظيم، الشيء الذي يجعل هذا الاختلال وهذه الأزمة يؤثران على ارتباطات الأفراد ودينامياتهم الايجابية ويضعفا من إرادتهم وانصهارهم واندماجهم الايجابي داخل المؤسسات، وذلك بفعل "الانوميا الاجتماعية" l'anomie institutionnelle^(**) (الميلود السعدي، 2008، ص5).

والتي تعني اللامعيارية واهتزاز القيم والمعايير الضابطة وافتقار مفهوم السلوك إلى القاعدة التي يمكن بها وبناء علمها قياس أو تميز السلوك السوي عن السلوك غير سوي.

وذلك بسبب الضعف والوهن الذي أصاب الجامعة والجدال في قبولها و جدواها والقناعة بها بفعل بطالة حاملي الشهادات الجامعية وضعف إقبال سوق العمل على التكوينات التي يغلب عليها الطابع النظري أكثر من الطابع الميداني التطبيقي، الأمر الذي يجعل الطلاب يسلكون في مسارهم الجامعي التكويني بغير حوافز حقيقية، ويتعاملون مع واجبات التحصيل من خلال اعتبارات نفعية يقبلون فيها

(**) الأنوميا anomie: تعني في العلوم الاجتماعية "حالة عدم الإستقرار" أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية، أو الافتقار إلى الهدف والمثل العليا. دخل المصطلح إلى علم الاجتماع على يد عالم الاجتماع إميل دوركايم عام 1897، في كتابه "الانتحار"، واقتبسه من الفيلسوف الفرنسي جين .ماري غويو، وتتجلى حالة الأنوميا في ظل حالة التفكك التنظيمي لمؤسسات المجتمع وانهيار المعايير والانفصال بين الأهداف الاجتماعية المعلنة والوسائل الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف، والتناقض الفاضح بين ما يشاع من أيديولوجيات رسمية وبين ما يجري على أرض الواقع. ويشعر المرء سيكولوجيا بالاغتراب والعبثية والانهيار الأخلاقي مما ينعكس سلباً وعزلة وانحرافاً.. انظر "التنوير الآتي من الشرق، جي.جي.كلارك، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، 346، ديسمبر 2007، ص59)

على التحصيل فقط، كمطلب اجتماعي وممر للحصول على الشهادة وهذا بسبب مشكل انعدام الأفق للخريج.

-العولمة التدويل وفتح التعليم العالي على القطاع الخاص:

مع ظهور العولمة بكافة أبعادها أصبح التعليم العالي ملكا تجاريا على الصعيد العالمي، وفي نفس السياق ومع فتح الأسواق، تم فتح قطاع التعليم العالي للقطاع الخاص، وأصبحت الحكومات تواجه نوعا جديدا من الممولين يسعى إلى تحقيق أرباح، وتحولت بعض الجامعات الخاصة إلى "مصانع للشهادات" انطلاقا من مبدأ المناهج المندمجة العابرة للحدود وهذا ما يطرح مشاكل جديدة في مجال التقنين والاعتراف ومعادلة الشهادات.

رابعا-بؤرة التدريس بالكفايات التحول اليالماركتينغ الجامعي.

لم يعد في امكان الجامعة ان تغلق على نفسها، بل يتوجب عليها ان تكون مهنية، يجب أن يكون هناك تنفيس سوسيو مهني ايجابي لمكبوتات المؤسسة للجامعة، يتجاوز التنظير المعرفي الي نظام جامعي قائم على الماركتينغ، تجد فيه الجامعة شركاء أقوىاء متجددين وملتمزين مع المجتمع من اجل تحقيق أهداف جديدة(الحفيظ بوطالب الجوطي، 2012، ص93).

وهذا يتطلب وضع استراتيحية متجانسة وديناميكية تجمع بين استعدادات الأفراد وطموحاتهم وبين أنظمة التدريس وحاجيات المقاولات^(*) والاقتصاد فمع تناقص فرص الشغل أصبحت العائلات أمام مسارات تعليمية طويلة، فأضحت الاهتمامات كلها منصبة على الشغل كنقطة مركزية للنظام الجامعي مما يستوجب إكساب الطلبة مستوى من المعارف المؤهلة للشغل، تلك كانت نقطة التحول من النظام التعليمي الذي كان يقوم على المعارف والتخصصات الي تعليم سيقوم على الكفايات القابلة للتحويل والتطبيق والمراقبة في وضعيات ومهام من خلال وضع مسالك مهنية وتقنية(الحسن اللحية، 2005، ص155)

ان الأمر يتعلق بمنطق بالغ الأهمية في لحظة حاسمة، فعندما تصبح الجامعة فاعلا حقا في التنمية المحلية والعالمية التي يعبر عنها ب"العولمليحة" ^(**) "glolocalisation"، فإنها تضمن تجذرها وترتبط بحاجيات محيطها، ولنتكون "حاملي شهادات عاطلين"، بحيث تصبح قطب جودة على المستوي المحلي والوطني وفي الوقت نفسه مركز تكوين مهني وأساسي مستمر، وسوف يزول مبدأ الفصل بين الاختصاصات القائل بأن الجامعة تكون والمقولة تنتج وستكون الجامعة هي المنتج الأول أو على قدر

(*) استعرنا هذا العنوان بتصريف من مؤلف صدر سنة 2000 لكل من "فرنسواز روبي Françoise rouby و لوسي تانغوري Lucy tangouri " بعنوان "النظام التربوي والمقولة"

(**) ومن هنا تم اشتقاق العبارة الشهيرة حول "thinkglobaly ;worklocaly" "فكر عالميا واعمل محليا"

المساواة مع المقالة ولكي تتوفر للشراكة الجديدة حظوظا للنجاح، يجب ان يحصل كل طرف على فوائد موضحة كما يلي:

بالنسبة للمقاولات	بالنسبة للجامعات
-تخطيط أفضل للموارد البشرية. -الرفع من الإنتاجية. -امتياز الوصول إلى أحواض تشغيل متجددة باستمرار. -تعاون أكثر وبفعالية مع باق المقاولات الأخرى. -استراتيجيات ملائمة للمقاولات بالارتباط بالتكوينات الأكثر ابتكارا.	-تقليص نسب التخلي عن الدراسة ولفشل الأكاديمي. -حافزية أكبر للطلبة. -معرفة أدق بحاجيات المنطقة في مجال التكوين. -وصول الأساتذة والطلبة إلى تجهيزات متطورة. -الحصول على امتيازات مالية ومهنية أفضل للأساتذة والطلبة.

جدول رقم(01) يوضح الفوائد التي تجنيها الجامعة والمقالة من الشراكة بينهما.
إذن على الجامعة ان تكون حاضنة للمقالة المبدعة.
-خاتمة.

إذن يتبين من خلال هذا العرض ان المشروع الجامعي تتفاعل فيه مصلحتان، مصلحة الفرد الذي يرمي الى تدبير المشروع الجامعي لصالح مستقبله الفردي مهنيا واجتماعيا وثقافيا، ومصلحة الدولة التي ترمي من خلال هذا المشروع الى دعم الاسس المؤسساتية التي تمنحها مقومات الوجود والاستمرار(الميلود السعدي، 2008، ص5)

ومن هنا يمكننا ملاحظة الأثر الفادح على مستقبل الطلبة حينما لا يسندون إلى تكوينهم النظري بذل جهد كاف من اجل تكوينهم الذاتي فالتحولات العميقة التي حدثت في الجهاز المفاهيمي للجامعة بتبنيها لنظام "ل م د" ومقاربة التكوين بالكفايات من اجل استقبال الروح الليبرالية المتمثلة في الفكر أمقاولاتي والفكر التديري تركت آثار واضحة على التكوينات القاعدية التي تؤهل الطالب للتكوين فيما بعد مدى الحياة بشرط اذا توافرت له الحوافز الحقيقية.

المراجع:

- 1- أحمد مرعي توفيق. الحيلة محمود محمد(1999): المناهج التربوية الحديثة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان.
- 2-الحسن اللحية(2005):نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية، مكتبة السلام الجديدة، الطبعة الاولى، المغرب.
- 3-الميلود السعدي(2008):الجامعة وأزمة التحصيل والتأهيل، على ضوء علم النفس الاجتماعي، مطبعة وراقعة سلجماسة، الزيتون، الطبعة الثانية، المغرب.
- 4-العقبى حبة(1987):الجامعة والتنمية، حوليات جامعة الجزائر، رقم1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- 5-بوفلجة غياث(2006):التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،الجزائر.
- 6-جبرائيل بشارة(1986):تكوين المعلم العربي والثورة العلمية التكنولوجية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- 7-حكمة البزاز(1989):اتجاهات حديثة في إعداد المعلمين،رسالة الخليج العربي،العدد28،السنة التاسعة، الرياض.
- 8- حفيظ بوطالب جوطي(2012):جامعة المستقبل، دار توبقال للنشر، الطبعة الاولى، المغرب.
- 9-زايد مصطفي (1986):التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمى في الجزائر1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- 10-عبد الكريم حرزالله، كمال بداري(2008):نظام ل م د، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر
- 11- عبد الكريم حرزالله، كمال بداري بوباكور فارس(2013):ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 12-عبد الكريم غريب(1996): التربية والخلفية السيكلوجية ، مجلة علم التربية العدد الأول مطبعة النجاح المغرب .
- 13-عبد اللطيف الفارابي وآخرون(1994): معجم علوم التربية، مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك ،سلسلة علوم التربية9-10، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،المغرب.
- 14- فاروق حمدي الفراء(1985):اتجاه الكفاءات والدور المستقبلي للمعلم في الوطن العربي،رسالة خليج العربي، مكتب التربية لدول الخليج،العدد 14،السنة الخامسة،الرياض.
- 15-فليب جوناير(2005):نحو فهم عميق للكفايات ،الكفايات والسوسيوبنائية،ترجمة عبد الكريم غريب وعزالدين الخطابي،المغرب.
- 16-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016):المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي،الجزائر.
- 17-وزارة التربية الوطنية:خطة تنفيذ إصلاح النظام التربوي،أكتوبر2003م.
- المراجع باللغة الأجنبية:

Christian Laval(2005) :l'école n'est pas entreprise ;Ed ;la découverte/poche ; Paris.-

-Dominique plihon(2003) :le nouveau capitalisme ;ED ;la découverte .paris.

-peterdrucker (1992) : je vous donne rendez-vous demain ,la société post-businessmaxima, november1992.

--M.F.green and Koch(2010) :the competition for international postsecondary.